الجائز في كتاب سيبويه
مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه

علي العشي
كلية الاداب ـ القيروان ـ تونس

لقد درس المصطلح النحوي في كتاب سيبويه بالاعتماد اساساً على الجمع والاحصاء دون الغوص في معاني المصطلح ومالها من مدلولات عميقة الصلة بالنظريات النحوية عند سيبويه . ولئن كان هذا المنهج ضرورياً لانه يمكننا من تصنيف المصطلحات حسب درجة تواترها فانه لن يحقق الاهداف العلمية من دراسة المصطلح النحوي ولذلك فان هذا المنهج ليس في جوهره الا مرحلة اولى من البحث لابد ان تتلوها مرحلة ثانية تتمثل في دراسة المصطلح وتحديد معانيه المختلفة بالاعتماد على السياق اللغوي .

وهذه المرحلة الثانية ضرورية لان سيبويه قد يستعمل المصطلح الواحد او الصيغ المتعددة لنفس المصطلح للتعبير عن مفاهيم متنوعة تكشف عن المبادىء النظرية والمصادرات العلمية التي يعتمدها في الوصف والتحليل .

ولذلك فاننا سنعالج في هذا المقال اهم المعاني لمادة « جوز » بالاعتماد على السياق اللغوي مع التوسع في تحليل الدلالة النحوية حتى نبين ان هذا المنهج في دراسة المصطلح النحوي عند سيبويه هو الاصل وان الاحصاء ليس الا مرحلة من مراحله .

اما التوسع في تحليل الدلالة النحوية فالغرض منه بيان العلائق المتينة القائمة بين معاني المصطلح النحوية وتفكير سيبويه .

ونلاحظ ان المصطلحات النحوية في الكتاب ليست لها نفس المرتبة من حيث درجة شمولها واستعمالها فهي إما مصطلحات عامة تستعمل في ميادين عديدة وإما مصطلحات خاصة تستعمل في باب معين من ابواب النحو .

ويعتبر مصطلح الجائز من المصطلحات العامة التي تتعدد معانيها حسب مجالات الاستعمال وهذا من الاسباب التي جعلتنا نختاره موضوعاً للبحث .

انه من الضروري ان نحلل اهم المعاني لمادة جوز في لسان العرب ثم ننظر بعد ذلك في معانيها النحوية من خلال كتاب سيبويه .

١) مادة جوز في لسان العرب :

ان اهم المعاني لهذه المادة تصدر عن الاصول الاتية :

أ) معنى العبور والتجاوز :

جازه يجوزه اذا تعداه وعبر عليه اجازه خلفه وقطعه

ب) اتخاذ الشيء مسلكاً :

جاز الطريق جوازاً و مجازاً سار فيه وسلكه

وهذا المعنى قريب من المعنى اللغوي لكلمة « نحو »[1]

ج) التسويغ والتمكين :

جوز له ما صنعه واجاز له : اي سوغ له ذلك .

واجاز رأيه وجوزه : انفذه :

ويبدو ان المدلول الفقهي قد نتج عن هذا المعنى الاصلي للمادة اذ جاء في لسان العرب اجاز له البيع : امضاه

المجيز : العبد المأذون له في التجارة

ـ الجواز : التساهل والتسامح في البيع والاقتضاء .

وهذا المعنى هام لأن « كارتر » (M . G . Carter) [2] يرى ان سيبويه أخذ المصطلح عن الفقه ثم حمله معاني نحوية ولا يستبعد هذا التحول الدلالي للمصطلح لان اللغة كذلك ليست في جوهرها الا تعاملاً وتواصلاً بين المتكلم والمخاطب ولكن المهم بالنسبة الينا هو تحديد المعاني النحوية التي اكتسبها هذا المصطلح من خلال « الكتاب » .

٢)مادة جوز في كتاب سيبويه[3]

لقد وردت الافعال المشتقة من هذه المادة في المضارع او الماضي ضمن جمل سهلة او مركبة .

فعل جاز في المضارع :

أ) التراكيب[٥٠] :

المضارع المجرد من الادوات العاملة في معنى الفعل	مايجوز فيه الفعل ص ٩٨ ج ١ « اعلم انه يجـوز في الشعـر مـالا يجـوز في الكلام .. »ص ٢٦ « .. ليس وكان يجوز فيهما النصب وان قدمت الخبر » ص ٦١ « يجـوز ان يكون منه ... » ص ١٤٧
المضـارع المسبوق بقد	« وقد يجوز ضربت وضربني زيداً ...» ص ٧٩ «وقد يجوز الرفع ... » ص ١٠٥ « وقد يجوز ان تنصب ... » ص ٦٢ « قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام »ص ٨٥ وقد يجوز ان تقول ... » ص ١٢٥ ـ ١٢٦
المضـارع المسبوق بانما	« وهو قبيح وانما يجوز في الشعر » ص ١٣٥ وانما يجوز رايت زيـداً اباه ... » ص ١٥١ ـ ١٥٢
المضارع الذي ورد في تـركيب حصر لم .. إلا / لا ... إلا	« لم يجز إلا في الشعر .. » ص ١٠١ « لايجوز فيه النصب إلا في الشعر » ص ١٠١
المضارع الذي ورد في جملة مركبـة مشتملـة عـلى « كما »	« فما يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان » ص ٦١ « ويجوز في ذلك يوم الجمعة اتيك فيه كما جاز في قولك : عبد الله مررت به » ص ٨٥

ب) **الدلالة** : المضارع المجرد من الادوات العاملة في معنى الفعل

لقد ورد فعل جاز في المضارع المرفوع المجرد من الادوات العاملة في معنى الفعل لافادة المعاني الاتيه :

١) وصف الخصائص الاسلوبية لمستويات الخطاب

ـ السياق وحدوده :

نلاحظ ان التركيب يرد ضمن سياق معين له حدود لفظية ومعنوية . ولئن كانت الجملة تمثل الحدود اللفظية للسياق فان الباب الواحد او مجموعة الابواب المتعلقة بمحور واحد تكون الحدود المعنوية للسياق . وسنعتمد هذا التصور في تحليلنا لان التركيب لا يفهم احياناً الا ضمن سياق اكبر وهو الباب او مجموعة الابواب التي اشتملت على الشاهد .

يقول سيبويه « اعلم انه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء لانها اسماء كما انها اسماء وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً »[٥٢] ثم يقول بعد ذلك :

« وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهاً »[٥٣]

إستعمل سيبويه الفعل في المضارع لوصف الخصائص

الاسلوبيه لمستويات الخطاب وقد ورد الفعل في سياق فيه تقابل بين الشعر والكلام ثم ان الفعل ورد موجباً ومنفياً ولعل هذه البنية الدلالية تكشف لنا عن مفهوم الجواز الشعري :

الايجاب	النفي
الشعر	الكلام
يجوز	لا يجوز

الا ان الصيغة نفسها تشتمل في مستوى النتيجة النهائية على ايجاب وهو ان « صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الاسماء » ثم ان « حذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً » وتكون الخلاصة في انه « ليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهاً . »

ان الجوازات الشعرية لا تخرج في جوهرها عن نظام اللغة (Système) اذ ان الاصل في الاسماء الصرف وكذلك الحذف فانه من خصائص اللغة فتكون اننى صورة التجاوز متمثلة في حذف مالا يحذف في الخطاب المعياري او الكلام [٧] . انه تجاوز منطلق من نظام اللغة ولو لم يكن الامر كذلك لانعدمت عملية الابلاغ في الشعر رغم ان الشاعر يعتمد وسائل اخرى في التعبير اهمها الصورة الشعرية والايقاع .

وقد حرص سيبويه على التمييز بين هذين المستويين من مستويات الخطاب حتى لا يحدث اضطراب في عملية الابلاغ العادية لان الوظيفة الاساسية لكل لغة تحقيق التواصل بين المتكلمين ومن مظاهر الحرص عند سيبويه حصر حالات الجواز في كل حالة وتوضيحها من ذلك هذه الاقوال التي ذكرناها في الجدول .

« قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام .. »
« وهو قبيح وانما يجوز في الشعر »
« لم يجز الا في الشعر »
« لايجوز فيه النصب الا في الشعر »

ان الجائز عند سيبويه هو الذى يكون تجاوزاً اسلوبياً للتراكيب المعيارية الا انه له صلة عميقة بنظام اللغة .

٢) وصف الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية لبعض الكلمات وتاثيرها في توليد تراكيب مستعملة او ممكنة .

ان المقصود بالخصائص النوعية انتماء الكلمة الى قسم من اقسام الكلام وهي الاسم والفعل والحرف . وهذه الخصائص يعتمدها سيبويه لتفسير تراكيب مستعملة من ذلك قوله ان « ليس وكان يجوز فيهما النصب وان قدمت الخبر »[٨]

فكلمة « يجوز » في هذا السياق استعملها سيبويه لوصف التراكيب المستعملة المتفرعة عن تركيب اصلي فالجملة الاسمية التي تبدأ بكان او ليس يكون ترتيبها الاصلي النمط الاتي : ناسخ + اسم الناسخ مرفوع + خبر الناسخ منصوب ولما اعتبر النحاة « كان وليس » افعلين [٩] اصبح التقديم ممكناً قياساً على الجملة الفعلية التي يجوز ان يتقدم فيها المفعول به على الفاعل فتولد عن ذلك التركيب الفرعي الاتي :

ناسخ + خبر الناسخ منصوب مقدم + اسم الناسخ مرفوع مؤخر .

اما بالنسبة الى الخصائص الدلالية والتوزيعية لبعض الكلمات فاننا نذكر وصفه لخصائص ادوات التحضيض التي يقول عنها : واما ما يجوز في الفعل مضمراً ومظهراً مقدماً ومؤخراً ولا يستقيم ان يبتدىء بعده الاسماء ،فهلا ولولا ولوما وألا .

ولو قلت : هلّا زيداً ضربت ... جاز ولو قلت ألّا زيداً وهلّا زيداً على اضمار الفعل ولا تذكره جاز . وانما جاز ذلك لان فيه معنى التحضيض والامر [١٠]

ولذلك فان الاسم اذا ورد بعد هذه الادوات يكون منصوباً لانها لا يذكر بعدها الا الفعل [١١] وان هذه الخاصية تتولد عنها التراكيب الاتية :

ـ التركيب الاصلي : هلا ضربت زيداً (الاسم منصوب بالفعل المتقدم)
ـ التركيب الفرعي : هلا زيداً ضربت (الاسم منصوب بالفعل المؤخر) المستعمل
ـ التركيب الممكن : هلا زيداً (الاسم منصوب بفعل مضمر)

ورغم ان فعل « يجوز » ورد هنا بمعنى ما يستعمل حسب نظام العربية فاننا نستنتج من خلال السياق ان الجائز متعلق اساساً بالتراكيب الفرعية المستعملة او الممكنة المتولدة عن الخصائص الدلالية والتوزيعية لهذه الادوات .

ان الجائز حسب هذا التحليل هو جملة التراكيب الفرعية المستعملة او الممكنة الناتجة عن الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية للكلمات . وهي امكانيات تعبير توفرها اللغة لمستعمليها :

٣) عرض وجوه التحليل الممكنة لاستعمال « سمع من العرب » :

وذلك في قوله «وقد زعم بعضهم ان ليس تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز ان يكون منه : ليس خلق الله اشعر منه وليس قالها زيد ... » ثم يقول بعد تاكيد ان هذا الاستعمال « سمع من العرب » ان « الوجه والحد ان تحمله على ان في ليس اضماراً وهذا مبتدأ كقوله : انه أمةُ الله ذاهبة ... »[١٢]

ان الجائز ليس ميدانه التراكيب اللغوية بل انه يشتمل كذلك على وجوه التعليل الممكنة لتركيب « سمع من العرب » وهذا دليل على التلازم بين الوصف والتعليل عند سيبويه .

المضارع المسبوق بقد :

تفيد قد عند ابن هشام التوقع وهي عند سيبويه حرف يكون « بمنزلة ربما »[١٣] وتفيد كذلك التقليل ولعله اهم المعاني لانه عميق الصلة بالسياقات التي استعملت فيها قد مع فعل جاز في المضارع الا ان المعاني النحوية كانت هي الاساس وسنقوم

بعرض اهمها :

١) تعليل حالة جواز ممكنة يحسن تجنبها لما فيها من التباس دلالي : قال سيبويه : « وقد يجوز ان تقول عبدُ الله اظنه ذاهب تجعل هذه الهاء على ذاك كأنك قلت زيد منطلق اظن ذاك الظن لا تجعل الهاء لعبد الله ... »[١٤]

ولكنه بيّن وجه الالتباس في هذه الحالة فقال :

« واذا الغيت فقلت عبد الله اظن منطلق فهذا اجمل من قولك اظنه وقولك بغير هاء احسن لئلا يلتبس بالاسم وليكون ابين في انه ليس يعمل ... »[١٥]

٢) تحليل حالة جواز ممكنة نظرياً قياساً على تراكيب اختلفت العرب في استعمالها :

وهي قوله :

« قد يجوز ضربت وضربني زيداً »[١٦]

ان الاصل في هذه الحالة ان تحمل الاسم على الفعل الذي يليه فيصبح التركيب :

ضربت وضربني زيد

ولكن سيبويه قاس حالة الجواز على التركيب الاتي :

ضربت وضربوني قومك « القوم اسم دالّ على الجمع » او اسم جمع ويفسر التركيب الجائز بالاعتماد على مفهوم الاضمار « تضمر في ضربني كما اضمرت في ضربوني »[١٧] ان هذا التحليل غير مقنع ويبدو ان اللغة كانت تتردد بين حمل الاسم على الفعل الاول وحمل الاسم على الفعل الثاني :[١٨]

رغم ان القاعدة السائدة في عصر سيبويه هي حمل الاسم على الفعل الثاني [١٩] وهو ما نستنتجه من النظر في الباب الذي اشتمل على هذه الحالة وفي امثلة جاءت متفرقة ضمن الكتاب والقاعدة هي ان المتكلم ينزع الى الجوار اي الى حمل الاسم على الفعل او الاسم السابق له .

وكذلك الشان بالنسبة الى الاسم الظاهر واعادته[٢٠] فالجيد حسب رأي سيبويه وحسب الاستعمال هو الاستئناف ورفع الاسم الظاهر فنقول :

مازيد ذاهباً ولا محسن زيد[٢١]

الّا أنه « قد يجوز ان تنصب ... » فيصبح التركيب :

ما زيد ذاهباً ولا محسناً زيد « اعيد الاسم الظاهر في جملة واحدة » نلاحظ ان النصب في هذه الحالة لا مبرر له الا العطف او القياس الضمني على التركيب الاتي :

« مازيد كريماً ولا عاقلًا أبوه » وهو في حد ذاته مقيس على تركيب اصلي وهو « ما زيد عاقلًا ابوه » .

ان هذه الحالة من حالات الجواز نظرية وتحتاج الى تأويل حتى يمكن ردها الى نظام اللغة فهي حالة ممكنة ولكنها ليست مستعملة وللنحاة فيها خلاف .

ان الجائز من خلال هذه الحالات هو تركيب مقيس قياساً نظرياً مجرداً على المستعمل ولا يكتسب وجه جوازه الا بالتحليل وتاويل مدلوله وهو مما يدل على حرص سيبويه على القياس .

٣) وصف الخصائص الدلالية والتوزيعية لبعض الادوات وعلاقتها بنظام اللغة وما يتفرع عن ذلك من تراكيب مستعملة :

يرى سيبويه انه « قد يجوز الرفع »[٢٢] في قولنا أعبدُ الله ضربته

وهو تركيب متفرع عن التركيب الاصلي الاتي :

أعبد الله ضربته

ان التركيب الذي اشتمل على الرفع مقيس على قولنا « أعبدُ الله أخوك »[٢٣] فالفعل جاء في موضع الخبر ولكن جواز هذا التركيب يعود الى خصائص الالف بالنسبة الى حروف الاستفهام وهو ان « حروف الاستفهام كلها يقبح ان يصير بعدها الاسم اذا كان الفعل بعد الاسم لوقلت : هل زيد قام لم يجز إلّا في الشعر ... إلّا الالف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب لان الالف قد يبتدأ بعدها الاسم »[٢٤] وذلك لان الالف عند سيبويه متمحضة للاستفهام فهي « حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه الى غيره وليس للاستفهام غيره »[٢٥] ان هذا الوصف لخير دليل على ان سيبويه كان دائماً يحاول البحث عن نظام للغة بالنسبة الى كل اقسام الكلام وحصر الحالات التي تخرج عن هذا النظام حتى في مستوى المدونة التي اعتمدها اي الكلام الذي سمع من العرب،إنّ العرب قد استعملوا هذه التراكيب وقد استعملوا الاسم بعد اداة الاستفهام وذلك في قولهم[٢٦] « هل زيد منطلق » ورأي سيبويه ان هذا الاستعمال من باب التوسع فقال « ... الا انهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الاسماء والاصل غير ذلك [٢٧]

ان الامر بالنسبة الى الالف واضح اذ ان خروجها عن النظام يعود الى اسباب دلالية متمثلة في تمحضها للاستفهام اما بالنسبة الى هل فالامر متعلق بمعطيات تركيبية اي ان الجملة متركبة من اسمين وقد لاحظ المتاخرون ذلك فجعلوا منه قاعدة[٢٨] ولكن ذلك لا يجعلنا نفهم المقصود من عبارة سيبويه « توسعوا .. »[٢٩]

ان مفهوم التوسع شبيه بالجوازات الشعرية بالنسبة الى الكلام فهو تجاوز للنظام انطلاقاً من خصائص النظام ذاتها .

ان التراكيب المشتملة على حرف استفهام تخضع للبنى الاتية :

الاصل بالنسبة الى حرف الاستفهام : حرف استفهام + فعل + اسم

الالف لها حالتان : حرف استفهام + فعل + اسم

حرف استفهام + اسم + فعل في موضع اسم (او اسم)

التوسع : حرف استفهام + اسم + اسم (هل زيد منطلق)

ان التوسع قد تم قياسا على الالف التي يجوز ان يليها الاسم فهو قياس في مستوى ثان اي على حالة فرعية وهو ما يدل عليه قوله « والاصل غير ذلك » وبذلك يصبح الفرع اصلا يقاس عليه . وهذه الصورة النهائية لهذا القياس :

الالف : حرف استفهام + اسم + فعل في موضع اسم (او

اسم)

التوسع (هل) : حرف استفهام + اسم + اسم

ان هذا التحليل يدل على ان الجائز عند سيبويه يشمل التراكيب المستعملة الناتجة عن اتصاف بعض الادوات بخصوصية تميزها عن مكونات النظام الذي استنبطه سيبويه من كلام العرب . ان ما سمع من العرب فيه من الظواهر ما يكون نظاماً واضح المعالم وفيه ظواهر متميزة عن النظام اعتبرها سيبويه من باب الجائز الا ان العرب قد قاسوا عليها توسعاً .

٤) رأي سيبويه في بعض الحالات الجائزة في الشعر وعلاقتها بنظام اللغة :

لقد شرحنا رأي سيبويه في الجوازات الشعرية الا اننا لاحظنا ان بعض الحالات التي اعتبرها جائزة في الشعر ولا تجوز في الكلام . يمكن ان تكون بقايا من حالات لغوية قديمة تجاوزتها العربية في عصر سيبويه لكنها بقيت شاهداً على هذا التطور اللغوي وهذه الحالات قد صنفها سيبويه ضمن الجوازات الشعرية واعتبرها قبيحة او ضعيفة بل إنه قد وصف بعضها بالخطأ[٣٠] وسنكتفي بتحليل نموذج منها . يقول سيبويه :

« ولا يحسن في الكلام ان يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولايذكر علامة اضمار الأول حتى يمتنع من ان يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » (انظر الملاحظة في الهامش)

ان القضية تتعلق بالفعل المتعدي الذي يكون مسبوقاً باسم سواء كان هذا الاسم مبتدأ مرفوعاً او مفعولاً به منصوباً فهذا الفعل قد ورد مشتملاً على ضمير يعود على الاسم السابق كما استعمل مجرداً من الاضمار وهذا عرض للحالات المستعملة :

الاسم المنصوب :

١) ضربت زيداً : كلاهما « عربي جيد »

٢) زيداً ضربتُ .

٣) زيداً ضربته : جائز « وانما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ... »[٣١]

الاسم المرفوع :

١) زيد ضربته (مبتدأ وخبر) وهو « حسن »

٢) زيد ضربت ضعيف في الكلام وقد يجوز في الشعر[٣٢] وقد ورد هذا الاستعمال في شعر « سمع من العرب »

ان هذه الحالات تدل على ان اللغة العربية لما وصفها النحاة كانت تنزع الى استعمال الضمير اذا تقدم الاسم الفعل سواء كان هذا الاسم منصوباً او مرفوعاً .

ان الجائز حسب هذه الحالة قد يشتمل على تراكيب تاريخية الا ان سيبويه صنفها ضمن حالات الجواز لان نظره في اللغة كان قائماً على اسس المنهج الاني .

المضارع الوارد في تركيب حصر :

١)حصر مجال الجواز :

ان هذا المعنى أفادة المضارع الوارد في تركيب حصر (انما ... لم ... إلّا ... لا ... إلّا) . ان مجالات الجواز متعلقة إما بالمستوى الابداعي للخطاب واما بمقاصد المتكلم وفي هذا الصدد يقول سيبويه وانما يجوز رايت زيداً اباه . ان يكون أراد رأيت أبا زيد فغلط او نسي ثم استدرك كلامه بعد وإما ان يكون أضرب عن ذلك فنحاه ... »[٣٣]

ان الهام في هذه الحالة ان التركيب لا يكتسب وجه جوازه إلّا اذا اخذنا بعين الاعتبار مقاصد المتكلم وظروف التلفظ وقد فسر سيبويه العديد من التراكيب باعتماد هذا المبدأ « البراغماتي »

ان التركيب قد يكون هو نفسه « محالًا » او « حسناً » حسب مقاصد المتكلم . يقول سيبويه مبيناً ذلك « ... وذلك قولك مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن . فأما المحال فان تعني أن الرجل حمار . وأما الذي يحسن فهو ان تقول : مررت برجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول : حمار ، إمّا أن تكون غلطت او نسيت فاستدركت ، واما ان يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانهمرورك بالحمار بعد ما كنت اردت غير ذلك ... »[٣٤]

ان هذا المثال لا تتوفر فيه كل الشروط الخاصة بالبدل ورغم ذلك اعتبره سيبويه جائزاً حسناً لانه كان ملائماً لمقاصد المتكلم .

ان الجائز هو التركيب الملائم لمقاصد المتكلم .

المضارع الذي ورد في جملة مركبة مشتملة على كما :

١) المقابلة بين كلمتين او تركيبين :

افاد المضارع الذي ورد في جملة مركبة مشتملة على كما المقابلة بين اداتين لابراز خصائصهما التركيبية من خلال وجوه التشابه من ذلك قوله :

« فما يجوز فيها المجهان كما يجوز في كان ... »[٣٥]

٢) وأفاد كذلك المقابلة بين تركيبين لابراز التشابه بينهما في المستوى التوزيعي والنحوي من ذلك قوله « ... ويجوز في ذلك يوم الجمعة آتيك فيه .... كما جاز في قولك عبد الله مررت به كأنه قال : ألقاك يوم الجمعة فنصبه لانه ظرف ثم فسر فقال ألقاك فيه وان شاء نصبه على الفعل نفسه ... كل ذلك عربي جيد »[٣٦]

ان الجملة المركبة المشتملة على كما يستعملها سيبويه عند قياس تركيب يفسره على تركيب شبيه به . ونتبين من خلال هذا المثال ان الجائز هو تركيب قيس على تركيب اصلي او تركيب جائز . مثله لان الاصل في هذين التركيبين الرفع . (يوم الجمعة اتيك فيه ـ عبدُ الله مررت به)[٣٧]

فعل جاز في الماضي

التراكيب :

الماضي المسبوق بانما او الذي ورد صلة للموصول	ومما جاز فيه الجر مقدماً ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعل ... » ص ١١٠ ج ١ وانما جاز لان قوله الذي يأتيني فله درهم : في معنى الجزاء ... » ص ١٣٩ - ١٤٠ - وانما جاز في التي بنيت للمبالغة لانها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد ص ١١٧ - وانما أجازوا تقديم الاسم في إنْ لانها أمّ الجزاء ولا تزول عنه ...» ص ١٣٤ - وانما جاز ذلك لان فيه معنى التحضيض والامر ... » ص ٩٨	الماضي الوارد في جمل مركبة مشتملة على « كما »	أزيد أنت أخوه جاز » ص ١٠٩ - ولو قلت : هلّا زيداً ضربت ولولا زيداً ضربت .... جاز .. » ص ٩٨ - وجاز كما جاز في قولك ... ص ٦٦ - فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه . ص ٦٦ . - ولكنهم أجازوا هذا كما إجازوا قولهم دخلت البيت » ص ١٥٩ .
الماضي الوارد في جمل تلازمية	- اذا جاز ان يكون في المبتدأ لهذه المنزلة جاز ان يكون بين الكلامين » ص ٩٠ - فلما جاز في هذا جاز في ذلك » ص ٦٦ - إن قلت ضرب زيد اليدُ والرجلُ جاز .. » ص ١٦٠ - ان جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو ضارب جاز في الكلام ... » ص ١٠١ - ان حذفت الهاء جاز .. » ص ٨٧ - ان لم تجعله حالاً للمرور جاز الرفع » ص ١٥٣ - اي ذلك فعلت جاز ص ٩١ ولو قال ازيد انت ضاربه فجعله بمنزلة قولك :	المشتقات : اسم الفاعل	- والدليل على ان الرفع والنصب جائز كلاهما » ص ٩١ واما أتلف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز . كما جاز ذلك في هلّا .. ص ٩٩ - والرفع جائز كما جاز في الواو وثم ... » ص ٩٧ - والرفع بعد هما (اذا - حيث) جائز ص ١٠٧ - فان قلت : ضربني وضربت قومك فجائز « وهو قبيح » ص ٨٠ - ٨١ ومثل ذلك في الجواز ... » ص ٧٩ .
		المصدر	

ان الماضي يفيد في جملته نفس المعاني التي افادها المضارع اذ ان الماضي المسبوق بانما ورد مثلاً ليفيد حصر مجال الجواز في تركيب معين او تعليله إلّا اننا نلاحظ انه قد اسند الفعل المزيد الى المتكلمين وذلك في قوله : « وانما اجازوا تقديم الاسم في إنْ لانها ام الجزاء ولا تزول عنه .. »[٣٨]

ان هذا القول يدل على ان سيبويه يعتقد ان النظام الذي اكتشفه هو نفس النظام الكامن في عقول العرب بل انه يذهب احياناً الى التسليم بأن العرب كانوا على وعي بخصائص النظام وعلله من ذلك قوله :

« وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم انه سمعها من العرب من ذلك قول العرب في مثل من امثالهم « اللهم ضبعاً وذئباً » اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل واذا سألتهم ما يعنون قالوا : اللهم اجمع او اجعل فيها ضبعاً وذئباً ... »[٣٩]

ويبدو من خلال هذا القول ان سيبويه اشد التزاماً بالموقف القائم على التسليم بضرورة التطابق بين نظريات النحاة وخصائص كلام العرب من استاذه الخليل بن احمد[٤٠]

اما قوله : « ولكنهم اجازوا هذا كما اجازوا قولهم دخلت البيت » فهو دليل على ان في ذهن المتكلم نظاماً يقيس عليه التراكيب التي يستعملها فمبدأ القياس ليس من استنباط النحويين بل هو قائم في عقول العرب سواء عن وعي او عن غير وعي . وهذا مبدأهام جعل سيبويه يحاول في اغلب الحالات حصر التراكيب الاصلية التي تمثل « النظام » وبيان التراكيب المتفرعة عنها قياسياً . ولذلك فان الجمل التلازمية التي

اشتملت على فعل ماض (ان قلت ... لو قلت .... ولو قال) استعملها في اغلب الاحيان لوصف التراكيب الممكنة التي يستطيع المتكلم انشاءها اعتماداً على القياس .

اما اسم الفاعل والمصدر (جائز- الجواز) فقد استعملها سيبويه بمعنى الفعل : إنّ الجائز مفهوم واسع استعمله سيبويه مستغلاً مختلف دلالاته المعجمية ليكسبها بعداً اصطلاحياً يمكنه من الالمام بكل التراكيب اللغوية التي تدخل ضمن هذا الباب ومن وصف خصائصها وتعليل وجوه جوازها .

لقد كان هذا المفهوم حاضراً في الكلام والشعر والتحليل والوصف والمسموع والمقيس وفي مقام التلفظ وظروف الابلاغ ثم ان محتواه يختلف حسب هذه الميادين اذ ان الجائز في الشعر يتمثل في التجاوز الاسلوبي للتراكيب المعيارية .

اما بالنسبة الى الكلام فان الجائز يشمل التراكيب المستعملة او الممكنة التي توفرها اللغة للمتكلم وتكون ناتجة عن الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية للكلمات وهو يشمل كذلك التراكيب المستعملة او الممكنة المتولدة بفضل القياس عن بنى اصلية تمثل نظام اللغة او تراكيب فرعية سمعت من العرب .

وقد تضمن كذلك تراكيب تاريخية كانت العربية بصدد التخلي عنها فضعفت علاقتها بالنظام اللغوي في عصر سيبويه . ويعتبر الجائز في ما يتعلق بمقام التلفظ استعمالاً لا يفي بشروط التركيب المعياري إلّا أنّه ملائم لمقاصد المتكلم .

ولما كان الوصف والتفسير متلازمين في البحث اللغوي عند سيبويه فان الجائز قد شمل وجوه التعليل الممكنة لبعض التراكيب اللغوية .

لقد تبين من خلال هذا البحث ان المصطلح يستحيل عزله عن السياق بل ان تحليل هذه النماذج القليلة قد ابرز تعدد المجالات التي تضمنها مفهوم الجواز وهذا التعدد في حد ذاته دليل على ان في ذهن سيبويه مبدأ ثابتاً في تناول الظاهرة اللغوية وهو التسليم بثنائية اللغة والكلام وقد اتضح هذا الموقف في البحث الدائم عن النظام الكامن وراء التراكيب المتنوعة والاستعمالات المختلفة التي سمعت من العرب .

ولذلك فان الجائز يدخل في حيز الكلام او طاقة الانجاز (Performance) ويتقاطع مع مفهوم « المقبولية » (Acceptabilité) الا انه لا توجد بينهما مطابقة تامة وهو ما يجعل دراسة مظاهر الائتلاف والاختلاف بينهما مفيدة لانها تساهم في ابراز ما اتصفت به نظرية سيبويه في الجائز من عمق وتكامل بين عناصرها ولكن هذا العمل يتجاوز حدود هذا المقال وهو جدير ببحث خاص .

الهوامش

١) عن صحاح الجوهري (ج ٦ ص ٢٥٠٣) : النحو : القصد والطريق ويقال نحوت نحوك اي قصدت قصدك ونحوت بصري اليه اي صرفت .

M . G . Carter : Les Origines De La Grammaire Arabe . P .84

٣) المشتقات التي استعملها سيبويه هي الفعل واسم الفاعل والمصدر واكثرها تواترا الفعل ولذلك فاننا سنركز اساساً على الفعل .

٤) ان هذه الشواهد من الجزء الاول من الكتاب لان الالمام بكل السياقات لمادة جوز ومشتقاتها مع دراستها عمل يتجاوز حدود هذا المقال .

٥) الكتاب ج ١ ص ٢٦

٦) المصدر نفسه ص٣٢

٧) ان لفظ « كلام » له دلالات مختلفة عند سيبويه اهمها انه خطاب معياري : من ذلك قوله : « كان كلاماً جيداً » ج ١ ص ١٣٩ ومن معانيه كذلك انه ورد بمعنى :

- الجملة القائمة بذاتها : « فالمبتدأ كل اسم ابتدىء ليبنى عليه كلام » ج ٢ ص ١٢٦
- الجملة الفرعية التابعة لجملة كبرى : « وهذا الكلام في موضع خبرة » ج ١ ص ١٤٧
- المدونة اللغوية التي اعتمدها النحاة وهو ما عبروا عنه بكلام العرب « ... ومن كلامهم ج ١ ص ٥١ »
- واخيراً فانه ورد بمعنى الخطاب الذي يتجاوز الجملة « وكلما طال الكلام ضعف التاخير » ج ١ ص ١٢٠ او الخطاب الصادر عن المتكلم : « فاذا ابتدأ كلامه ... ج ١ ص ١٢٠

٨) الكتاب ج ١ ص ٦١

٩) وهو ما جعل ابن هشام يقول في تعريفه الجملة الفعلية : « والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد ... وكان زيد قائماً » مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٧٦ ط دار احياء التراث العربي بيروت

١٠) الكتاب ج ١ ص ٩٨

١١) وهي حسب عبارة النحاة المتاخرين « تختص بالفعل » انظر على سبيل المثال لا الحصر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٣٩٥ ط بيروت (بدون تاريخ)

١٢) الكتاب ج ١ ص ١٤٧ .

١٣) الكتاب ج ٤ ص ٢٢٤ .

١٤) المصدر نفسه ج ١ . ص ١٢٥ .

١٥) الكتاب ج ١ ص ١٢٥ .

١٦) الكتاب ج ١ ص ٧٩ .

١٧) المصدر نفسه ص ٧٨ .

١٨) يضيف سيبويه معللاً هذه الحالة : « لان بعضهم قد يقول متى رايت او قلت زيداً منطلقاً والوجه متى رأيت او قلت زيد منطلق » ج ١ ص ٧٩ .

١٩) هذا الباب سماه النحاة بعد سيبويه بباب التنازع

٢٠) الكتاب ص ٦٢

٢١) يقول سيبويه عن « ولا محسن زيد » انه « اجرى مجرى الاجنبي واستؤنف على حاله » ص ٦٢ وهذا المثال فيه تعقيد لان الجملة بفرعيها قائمة على العطف في مستوى المعنى ولذلك قال

سيبويه « وتقول ما زيد ذاهباً ولا محسن زيد » الرفع اجود وان كنت تريد الاول » ص ٦٢

٢٢) الكتاب ج ١ ص ١٠٥

٢٣) المصدر نفسه ص١٠٦

٢٤) المصدر نفسه ج ١ ص١٠١

٢٥) المصدر نفسه ص٩٩

٢٦) المصدر نفسه ص٩٩

٢٧) المصدر نفسه ص٩٨ ـ ٩٩

٢٨) ابن هشام يقول ان هل « لا تدخل على اسم بعده فعل » مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٥٠

٢٩) استعمل سيبويه المشتقات من هذه المادة في مواضع عديدة منها ما جاء في ص ٥٣ ـ ج ١ « فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام »

٣٠) انظر الكتاب٣ /٦٢ حيث قال عن بيت شعري « فهذا اضطرار وهو في الكلام خطا » ان الشعر رغم ما فيه من ابداع يعتبر شاهداً على التطور اللغوي وكذلك الشان بالنسبة الى القرآن فهو قد اشتمل على استعمالات تاريخية .

٣١) الكتاب ج ١ ص ٨٠ ـ ٨١ هذه الحالة خصص لها المتاخرون بابا قائما بذاته وهو باب الاشتغال .

٣٢) المصدر نفسه ص ٨٥ ـ ٨٦ : لقد اورد سيبويه شواهد شعرية اشتملت على هذا الاستعمال .

ملاحظة : هذا الشاهد ناقص وهذا نصه الكامل : « ولا يحسن في الكلام ان يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة اضمار الاول حتى يخرج من لفظ الاعمال في الاول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الاول . حتى يمتنع من ان يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » (الكتاب ج ١ ص ٨٥)

٣٣) الكتاب ج ١ ص ١٥١ ـ ١٥٢ وقد بالغ النحاة المتاخرون في تحديد خصائص هذا النوع من البدل وشروطه . انظر : ابن هشام : اوضح المسالك ، ٣ /٦٦ ـ ٦٧ (باب البدل)

٣٤) الكتاب ج ١ ص ٤٣٩

٣٥) الكتاب ج ١ ص ٦١

٣٦) المصدر نفسه ص ٨٥

٣٧) المصدر نفسه ص٨٤

٣٨) الكتاب ج ١ ص ١٣٤

٣٩) المصدر نفسه ص٢٥٥ ومع ذلك فقد كان في كثير من الحالات يرى انه على النحوي اتباع العرب اذا كان كلامهم مخالفاً لقياس النحويين انظر ص ٢٠ ج ٢

٤٠) وردت اقوال كثيرة في الكتاب تدل على هذا الموقف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الامثلة الاتية : « فالعرب تنصب هذا والنحويون اجمعون » ص ٩١ ج ٢

« فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء وهو القياس وقول العرب .... ص ٢١ « .... والا خالف جميع العرب والنحويين » ص ١٩ ج ٢

مصادر البحث ومراجعه

١) المصادر

ـ سيبويه : الكتاب : ٥ أجزاء ، تحقيق محمد عبد السلام هارون ، ط ـ بيروت ـ ١٩٨٣

ـ ابو جعفر احمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) : شرح ابيات سيبويه ، تحقيق احمد خطاب ـ حلب ١٩٧٤

ـ ابن هشام : مغني اللّبيب عن كتب الاعاريب جزآن ـ تحقيق : محمد محيي الدّين عبد الحميد . دار احياء التراث العربي ـ بيروت .

ـ اوضح المسالك الى الفية ابن مالك : ٣ أجزاء ، تحقيق : محمد محيي الدين ـ الطبعة السادسة ، دار احياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٨٠

٢) المراجع :

لقد رتبنا هذه المراجع ترتيباً تاريخياً وهي تمثل في جملتها اهم الاتجاهات في دراسة المصطلح النحوي عند سيبويه .

1) M . G Carter :

- Les Origines De La Grammaire Arabe . R . E . 1 XL 1972 .

٢) وله مقال ثان ترجمه محمد رشاد الحمزاوي ونشره بحوليات الجامعة التونسية عدد ٢٢ / ١٩٨٣ : وعنوانه :

قراءة السنية للتراث اللغوي العربي الاسلامي نحوي عربي س القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات .

وقد صدر هذا المقال بمجلة الجمعية الاستشراقية الامريكية (Journal Of The Americ an Oriental Society) عدد ٢ ، ٩٣ (١٩٧٣)

٣) عبد القادر المغيري : كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف حوليات الجامعة التونسية عدد ١١ / ١٩٧٤ .

Gerard Troupeau :

Lexique – Iudex Du Kitab De Sibawahi

Ed . Klincksiock , Paris , 1976

Klincksieck ,

٥) عوض حمد القوزي :

المصطلح النحوي : نشاته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري . كلية الاداب ـ جامعة الرياض ١٩٨٠

٦) فرحات الدريسي : دراسة المصطلحات اللغوية في « كتاب » سيبويه مجلة المعجمية (جمعية المعجمية العربية بتونس) العدد ـ ١ ـ ١٩٨٥ .